

Distr.: General
6 December 2017
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

أولا - مقدمة

١ - يُقدِّم هذا التقرير بياناً بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (القوة) خلال الفترة من ١٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، عملاً بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) التي مُدِّدَت في قرارات لاحقة كان آخرها القرار ٢٣٦١ (٢٠١٧).

ثانياً - الوضع في منطقة العمليات وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الحفاظ على وقف إطلاق النار القائم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وإن كان ذلك وسط أجواء من التقلب بسبب النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية وبالرغم من حدوث عدد من انتهاكات الاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام ١٩٧٤ (اتفاق فض الاشتباك بين القوات)، ويرد بيان تلك الانتهاكات أدناه. وتبادلت القوات المسلحة السورية وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة النيران بالأسلحة الثقيلة في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وواصلت الجماعات المسلحة المختلفة، ومنها تنظيم جبهة فتح الشام الإرهابي المدرج في القائمة (جبهة النصرة سابقاً)^(١) وجيش خالد بن الوليد^(٢) الذي يدين بالولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، تبادل إطلاق النار في منطقة عمليات القوة. ووفقاً لما شدد عليه مجلس الأمن مرة أخرى في القرار ٢٣٦١ (٢٠١٧)، لا يجوز أن يوجد في المنطقة الفاصلة أي نشاط عسكري من أي نوع كان.

(١) في تموز/يوليه ٢٠١٦، أعلنت جبهة النصرة أنها غيرت اسمها إلى "جبهة فتح الشام" وقالت أنها قطعت علاقاتها بتنظيم القاعدة.
(٢) أعلن عن الاندماج بين لواء شهداء اليرموك وحركة المثني في أول الأمر في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦، أفادت مصادر مفتوحة أن المجموعتين كلتيهما تعملان تحت اسم جامع هو "جيش خالد بن الوليد". وفي ٢٠ تموز/يوليه، أدرج مجلس الأمن هذه الجماعة على قائمته عملاً بالمرفق الثالث للقرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) باعتبارها تنسب إلى داعش أو القاعدة.



٣ - وتقوم القوة، في إطار بذل كل ما في وسعها من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار والتأكد من التقيد به تقيدا صارما، على النحو المنصوص عليه في اتفاق فض الاشتباك بين القوات، بالإبلاغ عن كل انتهاكات خط وقف إطلاق النار التي ترصدها. وجميع حوادث إطلاق النار في منطقة الفصل وعبر خط وقف إطلاق النار، وكذلك عبور الأفراد لخط وقف إطلاق النار، تشكل انتهاكات جسيمة للاتفاق. وواصلت قيادة القوة، في إطار اتصالاتها المنتظمة بالجانبين، دعوة الطرفين إلى التحلي بضبط النفس ومنع أي حسابات خاطئة قد تؤدي إلى تصعيد الوضع. و انطبق ذلك بصفة خاصة عند ردها على حوادث إطلاق النار العرضي والانتقامي.

٤ - واشتد القتال في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة والمنطقة المحدودة السلاح على الجانب برافو. وشنت جماعات مسلحة هجوما شمل رشاشات ثقيلة وأسلحة صغيرة ونيرانا غير مباشرة من منطقة القرى الثلاث لجباتا الجبل وطرنبجة وأوفانيا في المنطقة الفاصلة ضد القوات الموالية للحكومة بالقرب من حضر التي يشكل أبناء الطائفة الدرزية السواد الأعظم من سكانها. وفي اليوم نفسه، تجمع ما يقرب من ٢٠٠ مدني من مجدل شمس، التي يقطنها أفراد من الطائفة الدرزية على الجانب ألفا، عند بوابة السياج التقني الإسرائيلي المؤدية إلى مركز المراقبة ٧٣ التابع للأمم المتحدة، أفيد بأنه دعما للطائفة الدرزية في حضر. وشرع المدنيون في تفكيك بوابة السياج التقني الإسرائيلي وبدأوا في التحرك شرق السياج، وعبروا خط وقف إطلاق النار واقتربوا من مركز المراقبة ٧٣. وتم نشر ما يقرب من ١٥٠ من أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي مجهزين بمعدات مكافحة الشغب في المنطقة. ومنع أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي المدنيين من التحرك إلى أبعد من ذلك، ورافقهم إلى الجانب الغربي من السياج التقني. وغادر المدنيون المنطقة في وقت لاحق من مساء اليوم نفسه.

٥ - وقبل الهجوم، أفادت مصادر مفتوحة أن جهازا متفجرا مرتجلا محمولا على مركبة استهدف نقطة تفتيش تابعة للقوات السورية الموالية للحكومة في حضر، مما أسفر عن مقتل تسعة أشخاص. وأفاد مركز المراقبة ٧٣ التابع للأمم المتحدة بأن موقع القوات الموالية للحكومة كان موضع اعتراض من جانب جماعات مسلحة من منطقة القرى الثلاث. ونظرا لقرب مركز المراقبة ٧٣ من حضر تم نشر سرية احتياطية لقوة فض الاشتباك في منطقة تطل على مركز المراقبة لرصد الحالة. وفي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر، سُمع دوي طلقات شديدة الانفجار، ورشقات نارية أُطلقت من مدافع رشاشة ثقيلة، وطلقات مدفعية ونيران أسلحة صغيرة، ورُصدت بين جماعات مسلحة تعمل من منطقة القرى الثلاث لجباتا الجبل وطرنبجة وأوفانيا والقوات الموالية للحكومة في منطقة حضر.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك ثلاثة تقارير في ١٨ و ١٩ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، عن وقوع حوادث إطلاق عرضي للنار من الجانب برافو عبر خط وقف إطلاق النار على الجانب ألفا. ففي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، تلقت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تقارير من جيش الدفاع الإسرائيلي تفيد بإطلاق نيران شديدة الانفجار من محيط معسكر الفوار على الجانب برافو أثر على الجانب ألفا. ولم يلاحظ أفراد القوة إطلاق النار العرضي أو يزوروا الموقع المتأثر بإطلاق النار العرضي المزعوم، لأن جيش الدفاع الإسرائيلي أشار إلى أن الموقع يقع داخل حقل ألغام. ولم تكن القوة لذلك في وضع يمكنها من التحقق من الحادث. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، لاحظت القوة وقوع انفجارات جوية بالقرب من الموقع ١٢ التابع للأمم المتحدة. وفي اليوم نفسه، أفادت مصادر مفتوحة بأن حوادث إطلاق النار العرضي من الجانب برافو تركت أثرا عبر خط وقف إطلاق النار وأن جيش الدفاع

الإسرائيلي شن غارات جوية رداً على الحادث. ولم تلاحظ قوة الأمم المتحدة الحادث المزعم لإطلاق النار العرضي. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، تلقت القوة أيضاً تقارير من جيش الدفاع الإسرائيلي تفيد بأن حوادث إطلاق النار العرضي من الجانب برافو شملت أربعة صواريخ أطلقت كل على حده وسقطت غرب خط وقف إطلاق النار. ولم تلاحظ القوة وقوع هذا الحادث. وفي تلك المناسبة، طلب جيش الدفاع الإسرائيلي إلى القوة التحقيق في الحادث. وأوفدت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على الفور فريقاً للتحقيق في ما زعم عن سقوط الصواريخ. وبسبب وجود ذخائر غير منفجرة في أحد المواقع التي سقطت فيها صواريخ، لم يتمكن فريق القوة إلا من إجراء تحقيق في المواقع الثلاثة الأخرى. وخلص الفريق إلى أن صواريخ عيار ١٢٢ ملم أطلقت في الساعات الـ ٦ إلى الـ ١٢ السابقة عبر خط وقف إطلاق النار وأن الصواريخ جاءت على ما يبدو من جهة الشمال الشرقي. ولم يتمكن فريق التحقيق من تحديد مصدر الصواريخ أو الجناة على وجه الدقة.

٧ - ووفقاً لمصادر مفتوحة، ردّ جيش الدفاع الإسرائيلي على الحوادث بإطلاق نار انتقامي عبر خط وقف إطلاق النار. ولم تتمكن القوة من تأكيد وقوع هذه الحوادث. وأبلغ المسؤولون السوريون القوة بأن القوات المسلحة السورية غير مسؤولة عن إطلاق أي قذائف مدفعية أو ذخائر عبر خط وقف إطلاق النار، وإنها تشعر بالقلق لأن تصرفات جيش الدفاع الإسرائيلي تصعد التوتر عبر خط وقف إطلاق النار.

٨ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، لاحظت القوة ضربة جوية بالقرب من معسكر القوات المسلحة السورية جنوب شرق معسكر الفوار. وتزامنت هذه الملاحظة مع تقارير مفتوحة المصدر عن غارة جوية إسرائيلية في نفس المنطقة. في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر سمع أفراد الأمم المتحدة، في مركز المراقبة ٧٣، صوت مركبة جوية بدون طيار تعمل بالقرب من مركز المراقبة. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أفاد أفراد القوة على جبل الشيخ بسماع طائرة تحلق في اتجاه الشمال الشرقي من معسكر الفوار.

٩ - وعلى جبل الشيخ، استمر أفراد القوة في ملاحظة تفاعل بين أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي وأفراد من الجانب برافو. ولا يمكن للقوة أن تؤكد هذا التفاعل أو أن تتحقق من طبيعته، ويتعلق الأمر عادة بأفراد غير محدد الهوية من الجانب برافو يقودون بغالاً غير محملة ويقترّبون من السياج الإسرائيلي التقني ومواقع جيش الدفاع الإسرائيلي ثم يعودون إلى الجانب برافو والبغال محملة بمواد غير محددة. وفي ١٣ مناسبة منفصلة، ثلاث منها في أيلول/سبتمبر، و ١٠ في تشرين الأول/أكتوبر، لاحظت القوة ما مجموعه ٢٢٩ بغلا و ١٢٧ فردا يشاركون في هذا التفاعل. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، رصدت دورية تابعة لفريق مراقبي الجولان صناديق عليها علامات ذخيرة واضحة بالقرب من مركز مراقبة مؤقت تابع للأمم المتحدة على الجانب ألفا.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت القوة أيضاً ١٦ تحركاً عبر الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية في أيلول/سبتمبر، شارك فيها ٤٩ فرداً، بينما حدث تحركان من هذه التحركات في تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أوقف أشخاص مسلحون قافلة للتموين خاصة بالقوة في مجمع جبل الشيخ في المنطقة الفاصلة وطلبوا أغذية ومياه. ورفض جنود القوة الامتثال للطلب، وعندما بدأت القافلة في التحرك سُمع صوت إطلاق نيران من أسلحة صغيرة في الهواء.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال القوة تلاحظ قيام مدنيين، أساساً رعاة، على أساس يومي، باجتياز خط وقف إطلاق النار من الجانب برافو إلى الجانب ألفا. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، في

المنطقة المحيطة بمركز المراقبة ٥٤، في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة، شوهد مدنيون من الجانب برافو يدخلون سيرا على الأقدام موقعا لجيش الدفاع الإسرائيلي على الجانب ألفا، ويغادرون بعد ذلك ويعبرون خط وقف إطلاق النار متجهين نحو المعلقة على الجانب برافو. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بوجود مستشفى يقع بالقرب من موقعه، يقدم مساعدة إنسانية للمدنيين المحليين.

١٢ - وفي سياق النزاع السوري المستمر، شهد الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة قتالا متوسط وعالي الكثافة بين القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة، وخاصة في منطقة جيب بيت جن التي تتألف من مدن بيت جن ومزرعة بيت جن ومغر المير. وأفيد بأن الجماعتين المسلحتين، هيئة تحرير الشام وأحرار الشام، تسيطران على منطقة جيب بيت جن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت القوات المسلحة السورية في إطلاق نيران غير مباشرة وضربات جوية ضد الجماعات المسلحة، حيث أثر القتال على المدن المحيطة بعزنة، ودربل، وحينة، وحرفا.

١٣ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، خاضت القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة في بيت جن قتالا طاحنا. ولاحظت القوة، وسمعت طلقات شديدة الانفجار تسقط على منطقة بيت جن، وأيضا في الجزء الأوسط من المنطقة الفاصلة. وخلال القتال، سقطت عدة طلقات شديدة الانفجار على مسافة تتراوح بين ٥٠ و ١٥٠ مترا من معسكر الفوار، مما أجبر أفراد القوة على الانتقال إلى المخابئ. وفي اليوم نفسه، رصد أفراد فريق مراقبي الجولان في مركز المراقبة المؤقت التابع للأمم المتحدة في جبل الشيخ ست قذائف من رشاشات ثقيلة تسقط على بعد خمسة أمتار من مركز المراقبة التابع لهم. واتجه فريق الرد السريع التابع للقوة الموجود على جبل الشيخ إلى مركز المراقبة، وأخرج بأمان المراقبين العسكريين ونقلهم إلى موقع قاعدة الأمم المتحدة في جبل الشيخ.

١٤ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، لاحظ أفراد فريق مراقبي الجولان الذين يشغلون مواقع مؤقتة في جبل الشيخ طلقات صغيرة تسقط على مقربة من مركزهم. وأُرسل فريق الرد السريع التابع للقوة المتمركز على جبل الشيخ إلى الموقع وأخرج بأمان المراقبين العسكريين ونقلهم إلى موقع قاعدة الأمم المتحدة في جبل الشيخ. وبسبب الحالة الأمنية، عُلق مؤقتا التواجد في مركزين مؤقتين للمراقبة في جبل الشيخ، ولم يعودا إلى العمل حتى الآن.

١٥ - ووقع القتال بين الجماعات المسلحة والقوات المسلحة السورية في الأجزاء الوسطى من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على مستويات متوسطة إلى منخفضة من الشدة عموما. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، لوحظ أحد المدافع في موقع لإطلاق النار بالقرب من القنيطرة مصوبا نيرانه شمالا في أوقات مختلفة. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، سُمع دوي أكثر من ٩٠ انفجارا شديدا في الجزء الأوسط من المنطقة الفاصلة. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، سُمع تبادل إطلاق مدافع رشاشة ثقيلة ونيران أسلحة صغيرة في المناطق الواقعة بين الباطنة وخان أرنية. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، شوهد عنصران مسلحان يقفان أمام منزل على بعد نحو ٩٠٠ متر شمال مركز المراقبة ٥١ التابع للأمم المتحدة في منطقة القحطانية، ولوحظ أن عنصرا من العنصرين يطلق سلاحه في الاتجاه العام لمركز المراقبة. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، انتقل موظفو الأمم المتحدة في مركز المراقبة ٥١ مؤقتا إلى المخابئ لفترة قصيرة بعد سماعهم نيران مدفعية في اتجاههم قريبا من موقعهم. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، سقطت ثلاث طلقات شديدة الانفجار في محيط دورية استطلاع تابعة للقوة، بالقرب من مركز المراقبة ٥٦.

١٦ - وفي الجزء الجنوبي من مناطق الفصل ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو، التي لا يزال الجزء الأكبر منها تحت سيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بما فيها تلك المدرجة على قائمة مجلس الأمن كجماعات إرهابية، استمر القتال بين الجماعات المسلحة، ولا سيما جيش خالد بن الوليد من جهة، والجيش السوري الحر وهيئة تحرير الشام من جهة أخرى. ووفقاً لمصادر مفتوحة، تركز القتال حول منطقة تسيل في منطقة الحد من الأسلحة. وتساعدت الأنشطة العسكرية في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، حيث شُمتت طلقات الشديدة الانفجار ورشقات نارية مُطلقة من مدافع رشاشة ثقيلة على بعد نحو ١٠ كيلومترات جنوب شرق مركز المراقبة ٥٤، والموقع ٨٠. وفي المنطقة المحيطة بحوض اليرموك في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة، ترددت تقارير مفتوحة المصدر عن ضربات جوية إسرائيلية استهدفت مناطق في سحم الجولان قتل فيها ١٢ فرداً من جيش خالد بن الوليد.

١٧ - وشملت الانتهاكات العسكرية على الجانب ألفا ٢٩ إفادة عن وجود مدافع ذاتية الحركة من طراز M109 ومنظومات القبة الحديدية، وحاملات صواريخ، ومركبات مصفحة خفيفة، ومركبات مصفحة للدوريات داخل قطاع الـ ١٠ كيلومترات، وهو ما يُعتبر معدات عسكرية غير مأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة. وسُجلت ٢٥ حالة لتقييد حركة القوة قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٨ - واستمر التحاور بين القوة وجيش الدفاع الإسرائيلي في مسعى للحد من التأخيرات والصعوبات التي يواجهها أفراد الأمم المتحدة في العبور عبر السياج التقني إلى مراكز المراقبة والمواقع.

١٩ - واحتجت القوة على جميع انتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات التي لاحظتها لدى الطرفين، بما فيها قيام مدنيين باجتياز خط وقف إطلاق النار من الجانب برافو، ووجود أعتدة غير مأذون بها وأفراد مسلحين في المنطقة الفاصلة وعلى إطلاق النار داخل المنطقة الفاصلة. وواصلت القوة تذكير الطرفين بالتزامهما بالامتنال الصارم بأحكام اتفاق فض الاشتباك، وضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة على الأرض، وإبداء التعاون الكامل مع القوة في تنفيذ المهام التي هي ملزمة بالوفاء بها بموجب ولايتها.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت القوة أماكن عدة نُصبت فيها ٤٣٧ خيمة ومنشآت أخرى يبدو أنها أقيمت للنازحين في المنطقة الفاصلة وجوارها. ولم يمكن التثبت من عدد الأشخاص الموجودين في المخيمات وبدا أنه غير مستقر. وبسبب إغلاق معبر القنيطرة الرسمي بين الجانبين ألفا وبرافو منذ أواخر آب/أغسطس ٢٠١٤، فإن القوة لا تزال غير قادرة على أن تيسّر، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عمليات العبور لأغراض إنسانية، بما في ذلك عبور الطلاب، بين الجانبين.

٢١ - ولا تزال القوة، منذ انتقالها مؤقتاً من عدد من المواقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وفي انتظار عودتها بالكامل إلى المنطقة الفاصلة، تحتفظ بالقدرة على رؤية المنطقة الفاصلة وخط وقف إطلاق النار من مواقعها في جبل الشيخ، ومعسكر نبع الفوار، والموقع ٨٠ في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة، والموقع ٢٢ في الجانب ألفا، وإن كانت هذه القدرة على الرؤية محدودة. وظلت عمليات القوة تغطي بدعم من المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة الأعضاء في فريق المراقبين في الجولان الذين يعملون تحت الإشراف العمليتي لقوة مراقبة فض الاشتباك، والذين يحتفظون بخمسة مراكز مراقبة ثابتة وأربعة مراكز مراقبة مؤقتة على طول الخط ألفا، وكذلك بأربعة مراكز مراقبة مؤقتة على جبل الشيخ. وظلت أنشطة فريق مراقبي الجولان تركز على المراقبة الثابتة المستمرة وعلى الإلمام بالحالة. وواصل

فريق مراقبي الجولان - دمشق أيضا عملياته في جبل الشيخ. وسيتم تعليق العمليات في جبل الشيخ مع بداية فصل الشتاء، وستُستأنف في الربيع.

٢٢ - ومن خلال فريق مراقبي الجولان، واصلت القوة القيام بعمليات تفتيش نصف شهرية لمستويات الأعتدة والقوات في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا. وصاحب أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الجانب ألفا. أما عمليات التفتيش في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو فقد ظلت معلقة بسبب الوضع الأمني.

٢٣ - وواصلت القوة، بالتشاور مع الطرفين، استعراض الوضع في المنطقة الفاصلة من أجل تقييم ما إذا كانت الظروف على الأرض تسمح بالعودة إلى المواقع التي كانت قد أخلتها في المنطقة الفاصلة. وفي هذا الصدد، قامت القوة بزيارات تقييم ورصدت باستمرار الحالة الأمنية السائدة في المنطقة الفاصلة، ولا سيما بالقرب من مراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة ٥٢ و ٥٦ و ٧١ و ٧٢، والموقعين ١٠ و ١٦.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت القوة تقدما نحو العودة المحدودة إلى العمليات على الجانب برافو تمشيا مع خطة القوة المرحلية. وعقب الانتهاء من المرحلة ١ من الخطة من خلال إعادة تواجد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في معسكر الفوار في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، واصلت القوة تطوير البنية التحتية في معسكر الفوار وتحسين ظروف المعيشة في المعسكر بصورة مطردة. ومارست باستمرار إجراءات الأمن والدفاع في المعسكر، وأدججت جميع العناصر التي تم نشرها في عنصر متماسك وفعال له آليات قيادة وتحكم واضحة. وتم نشر الجزء المتبقي من سرية المشاة الآلية النيبالية في نهاية أيلول/سبتمبر، مما أسفر عن تفعيل المرحلة ٢ من الخطة من ٢٥ أيلول/سبتمبر.

٢٥ - وإذا سمحت الظروف، ستشمل المرحلة ٢ من الخطة، على مدى فترة تتراوح بين ستة وثمانية أشهر، فترة أولية يُستأنف فيها تسيير دوريات محدودة في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة تقوم بها سرية المشاة الآلية النيبالية من معسكر الفوار. وستشمل هذه المرحلة أيضا تجديد المرافق والبنية التحتية الأمنية لمراكز مراقبة مختارة في المنطقة الفاصلة. ومن المقرر أن تتم، خلال المرحلة ٣، عودة قيادة القوة وفريق مراقبي الجولان من مقرهم المؤقت في يعفور، دمشق، وعودة السرية الاحتياطية للقوة من معسكر عين زيوان إلى معسكر الفوار. والمتوخى أن يجري إعادة شغل مراكز المراقبة ٥٦ و ٧١ و ٧٢ في المرحلة ٣. ولن يتم نشر فريق مراقبي الجولان في مراكز المراقبة على أساس دائم إلى أن تسمح الظروف الأمنية بذلك، وتتاح أماكن إقامة ملائمة وتدابير مناسبة لحماية القوة.

٢٦ - ووفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٣٦١ (٢٠١٧)، والمفهوم العملياتي للقوة، واصلت البعثة جهودها لنشر التكنولوجيا المناسبة لضمان سلامة وأمن أفراد القوة ومعداتنا. وأُرسلت مقطورة مراقبة على الجانب ألفا إلى معسكر عين زيوان والموقع ٢٢، وأخرى إلى معسكر الفوار. وبدأ برنامج تدريب لأفراد القوة على استخدام المعدات. ومن المتوقع نشر مقطورات مراقبة إضافية في مواقع أخرى للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت إدارة عمليات حفظ السلام العمل مع حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة إسرائيل بشأن منظومة "الاستشعار والإنذار" التي أُطلعت الطرفين على مواصفاتها التقنية في تموز/يوليه ٢٠١٧. ولم ترد بعد ردود الطرفين. وسيستمر إطلاع مجلس الأمن، حسب الاقتضاء، على مستجدات التقدم المحرز والتحديات المصادفة في هذا الصدد.

٢٧ - وواصلت القوة إعادة تموين مواقعها في جبل الشيخ وفي معسكر نبع الفوار من دمشق. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، لاحظت القافلة اليومية للقوة التي تنتقل من معسكر الفوار إلى يعفور، دمشق، على طريق السلام السريع أثريين من آثار النيران غير المباشرة على بعد كيلومترين من الطريق السريع في منطقة الحد من الأسلحة. وواصلت القافلة طريقها إلى يعفور. وهذا هو خامس حادث من هذا القبيل يقع هذه السنة على هذا الطريق. وترصد القوة باستمرار الوضع وتتخذ التدابير الاحترازية اللازمة في التخطيط لمسار قوافلها وتسييرها على طول طريق الإمداد الرئيسي ٧ وطريق السلام.

٢٨ - وتابعت القوة عن كثب التطورات المتصلة بمنطقة تخفيف التوتر في الجزء الجنوبي الغربي للجمهورية العربية السورية التي أنشئت وفقا لاتفاق تم التوصل إليه في ٩ تموز/يوليه بين الأردن والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. ونظرا للتداخل الجزئي بين منطقة تخفيف التوتر ومنطقة عمليات القوة، ظلت القوة على اتصال مع جميع المحاورين المعنيين وذلك التماسا للوضوح فيما يتعلق بالترتيبات المتوخاة وآثارها المحتملة على القوة. ويكتسي استمرار هذه الاتصالات أهمية خاصة في تيسير تنفيذ ولاية القوة، وحرية تنقل القوة وكذلك سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة.

٢٩ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت القوة تتكون من ٩٧٦ فردا، منهم ٣٠ امرأة. والجنود المنتشرون حاليا هم من أيرلندا (١٣٦) وبوتان (٣) وتشيكيا (٢) وفنلندا (٢) وفيجي (٣٠٥) ونيبال (٣٣٧) والهند (١٨٩) وهولندا (٢). وإضافة إلى ذلك، قُدِّم ٧٠ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة/فريق المراقبين في الجولان، من بينهم ثماني نساء، من ، المساعدة إلى القوة في الاضطلاع بمهامها.

ثالثا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٣٠ - أهاب مجلس الأمن في قراره ٢٣٦١ (٢٠١٧) بالطرفين المعنيين أن ينفذا فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، وقَرَّر تجديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وطلب من الأمين العام أن يقدم كل ٩٠ يوما تقريرا عن تطورات الوضع وعن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣). ويتناول تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/72/333)، المقدم عملا بقراري الجمعية العامة ٢٤/٧١ المتعلق بالجولان السوري و٢٥/٧١ المتعلق بالقدس، البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

٣١ - ومنذ توقف محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تحر أي مفاوضات بين الطرفين. ويحدُّ النزاع الدائر في سورية بقدر أكبر من إمكانية استئناف تلك المحادثات وإحراز تقدم نحو السلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وإنني أتطلع إلى التوصل إلى حلٍّ سلمي للنزاع في الجمهورية العربية السورية واستئناف الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تفضي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم، حسبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

رابعاً - الجوانب المالية

٣٢ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٠٦/٧١، مبلغ ٥٧,٧ ملايين دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٣٣ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ١١,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ١٨١٢,٩ مليون دولار.

٣٤ - وسُددت تكاليف القوات للفترة الممتدة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧، بينما سددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

خامساً - ملاحظات

٣٥ - ألاحظ بقلق النشاط العسكري الذي جرى مؤخراً على امتداد خط وقف إطلاق النار، ولا سيما حوادث إطلاق النار العرضية والانتقامية في تشرين الأول/أكتوبر. وتشكل جميع الأنشطة العسكرية عبر خط وقف إطلاق النار مثار قلق عميق. فهي تعرض للخطر اتفاق فض الاشتباك بين القوات، وتنطوي على إمكانية تصعيد التوترات. وأشجع أعضاء مجلس الأمن على دعم الجهود الرامية إلى توعية الطرفين والجهات الإقليمية المعنية بمخاطر التصعيد، وبضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار الذي ظل سارياً لمدة طويلة بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٣٦ - وكما سبق أن ذكرت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، فإن جيش الدفاع الإسرائيلي يعتبر حكومة الجمهورية العربية السورية مسؤولة عن حوادث إطلاق النار العرضية التي تؤثر على الجانب ألفا، بصرف النظر عن مصدر إطلاق النيران. ولا يزال من الحيوي أن يظل الطرفان على اتصال مع القوة وذلك، في المقام الأول، لمنع أي تصعيد في الوضع عبر خط وقف إطلاق النار. فجميع انتهاكات خط وقف إطلاق النار تزيد التوترات بين الموقعين على اتفاق فض الاشتباك. وستواصل الأمم المتحدة، من جانبها، بذل جهودها لكفالة صمود وقف إطلاق النار الساري منذ أمد بعيد بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٣٧ - وما زال يساورني بالغ القلق إزاء الوضع الأمني السائد في الجمهورية العربية السورية وأثره على السوريين وتداعياته على الاستقرار في المنطقة عموماً. كما أن القتال المتواصل على الجانب برافو بين القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة، وفيما بين مختلف الجماعات المسلحة، ومن بينها جماعات إرهابية مدرجة في قائمة الجزاءات مثل جبهة فتح الشام ومجموعات منتسبة لداعش مثل جيش خالد بن الوليد، في الجزء الجنوبي من منطقة عمليات القوة، يشكل تهديداً لوقف إطلاق النار المبرم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية منذ فترة طويلة، ولا يزال يؤثر بشكل كبير على تنفيذ ولاية القوة وعلى منطقة عمليات القوة.

٣٨ - وينبغي ألا توجد في المنطقة الفاصلة أي قوات عسكرية باستثناء تلك التابعة للقوة. وإنني أدعو جميع الأطراف في النزاع السوري إلى وقف الأنشطة العسكرية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في منطقة عمليات القوة، وإلى إزالة كل المعدات العسكرية من المنطقة الفاصلة وإخلائها من جميع الأفراد المسلحين.

٣٩ - ويمكن أن يؤدي التفاعل بين جيش الدفاع الإسرائيلي وأفراد مجهولي الهوية من الجانب برافو، بما في ذلك في منطقة جبل الشيخ، إلى وقوع اشتباكات بين عناصر مسلحة والقوات المسلحة السورية. وأكرر ندائي إلى طرفي اتفاق فض الاشتباك بين القوات فيما يتعلق بشرط الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. إذ أن كل الأنشطة العسكرية في المنطقة الفاصلة، أيا كانت الجهة التي تقوم بها، تشكل خطرا على وقف إطلاق النار وعلى السكان المدنيين المحليين، وكذلك على أفراد الأمم المتحدة الموجودين على الأرض. وأحث جميع الأطراف على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين.

٤٠ - وينبغي لجيش الدفاع الإسرائيلي أن يمتنع عن إطلاق النيران عبر خط وقف إطلاق النار. فمن شأن إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي أن يصعد التوترات بين الجانبين. ويشكل أيضا التواجد المستمر لأسلحة ومعدات غير مأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا مصدرا للقلق أيضا.

٤١ - وبينما تواصل القوة تعزيز وجودها في معسكر نبع الفوار وتواصل جهودها الرامية إلى تكثيف عملياتها في المنطقة الفاصلة، لا يزال ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في غاية الأهمية. وتظل الظروف التي يعمل فيها الجنود والمراقبون العسكريون معقدة ومحفوفة بالصعاب وتستلزم التحلي باليقظة باستمرار واتخاذ تدابير للتخفيف من حدة المخاطر. ولذا أُجِّد دعوتي إلى حكومة الجمهورية العربية السورية لتحمل مسؤوليتها الأساسية عن سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة على الجانب برافو. وأجِّد أيضا دعوتي إلى البلدان النافذة لتوجيه رسالة قوية وعاجلة إلى الجماعات المسلحة في منطقة عمليات القوة تذكّرهم بضرورة وقف أي أعمال تشكل انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك بين القوات، بما في ذلك الأعمال التي تعرّض أيضا سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم للخطر، وتمكين القوة من الاضطلاع بولايتها بسلامة وأمن.

٤٢ - وأعلنت إسرائيل والجمهورية العربية السورية عن استمرار التزامهما باتفاق فض الاشتباك بين القوات ودعم وجود القوة بالدعوة للعودة إلى المواقع التي أُخليت في المنطقة الفاصلة. ولا تزال العودة الكاملة للقوة إلى المنطقة الفاصلة تمثل أولوية بالنسبة للبعثة، إذا سمحت الظروف بذلك.

٤٣ - ولا يقل عن ذلك أهمية أن يواصل مجلس الأمن ممارسة نفوذه على الطرفين المعنيين من أجل كفالة تمكين القوة من العمل بسلامة وأمن والسماح لها بحرية العمل وفقا لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وطالما لا يزال هناك وجود عسكري في المنطقة الفاصلة ولا تزال الجماعات المسلحة و/أو القوات المسلحة السورية موجودة في هذه المنطقة، سيظل تنفيذ القوة لولايتها محدودا. ومن الضروري أن يقوم الطرفان في الاتفاق بمعالجة هذه المسألة، وكذلك في الإطار الأوسع للعملية السياسية السورية. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة فتح معبر القنيطرة النظامي من شأنه أن يدعم قدرة القوة على تنفيذ ولايتها. ومن الضروري أيضا أن تظل تحت تصرف القوة كل الوسائل والموارد اللازمة التي تتيح لها العودة بشكل كامل إلى المنطقة الفاصلة، إذا سمحت الظروف بذلك.

٤٤ - وتظل ثقة البلدان المساهمة بقوات والتزامها إزاء القوة تشكل عاملا رئيسيا في قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها. وما زلت أعول على دعم البلدان المساهمة بقوات في وقت تتقدم فيه القوة في تنفيذ الخطة من أجل زيادة العمليات في المنطقة الفاصلة. وأود أن أعرب عن امتناني لحكومات أيرلندا وبوتان وتشيكيا وفنلندا وفيجي ونيبال والهند وهولندا لما تقدمه من مساهمات وما تبديه من التزام وعزم ومهنية بارعة. وأنا شاكر أيضا للدول الأعضاء التي تساهم بمراقبين عسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

٤٥ - وإنني أرى أن استمرار وجود القوة في المنطقة أمر ضروري، وبدرجة أكبر في ظل الظروف السائدة. ولذا، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وقد أعطت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضاً عن موافقتها عليه.

٤٦ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري للواء جاي شنكير مينون، الذي أنهى فترة خدمته في ٣٠ أيلول/سبتمبر، لما أبداه من تفان في خدمة القوة وحنكة في قيادتها خلال فترة عصيبة للبعثة. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للأفراد العسكريين والموظفين المدنيين الذين يخدمون في القوة وللمراقبين العسكريين ضمن فريق مراقبي الجولان، فهم يواصلون، بكفاءة وتفان وفي إطار ظروف عصيبة للغاية، أداء المهام الجسام التي أوكلها إليهم مجلس الأمن. وإنني واثق تماماً من أن القوة ستواصل بذل قصارى جهودها لتنفيذ ولايتها تحت قيادة اللواء فرانسيس فيب - سانزيري الذي تولى قيادة القوة بداية من ١١ تشرين الثاني/نوفمبر.

